الفصـــل الحـادى عشـــر

الموظفـون فى المجتمـع المصرى

- الآثـار الاجتماعيـة للوظيفـة الحكومية
- الموظفون والسياســـة

obeikandl.com

من خـــلال استعراضنا للجوانب المختلفة للادارة فى الفترة موضـــوع الرائســـة يتضح لنا ان للوظيفة الحكومية ابعاد اجتماعية تركت بصماتها الواضحة على المجتمع .

فالموظف من صنع مجتمعه وكلاهما يتبـــادلان التأثير والتأثر . ويمكننا ايجاز هذه التأثرات فى النواحى الآتية :

العـــادات والتقاليد ـــ التعليم ـــ المصـــاهرة ـــ شراء الأراضى وتكوين الثروات بشـــكل عام ـــ الخوف من الحكومة .

لاشـــك ان الوظيفة الحـــكومية نجم عنها تأثير فى عادات وتقـــاليد بعض فئـــات المجتمع وقد نتج هذا التأثير من تضافر عـــدة عوامل ساهمت فى احـــداث هذه التحولات .

المعروف ان الموظف الحكومى فى تلك الفترة كان اســـعد حظا من بقية فئات المجتمع التى تشكل الشريحـــة الوسطى والدنيا فى المجتمـــع . وكان يحـــاول باستمرار محاكاة فئة الأعيان المصريين فى عاداتها وتقاليدها . هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فقد اكتسب الموظف ايضـــا بعض عادات وتقاليد المجتمع الأوربى وقد نتج ذلك عن الاحتكاك المباشر بالثقافة والحضارة الأوربية نتيجة مخالطة ومعاشرة المصريين للاوربيين فى بلادهم . وقد جـــاء ذلك التأثر عن طريق البعثات التى اتيحت للشـــبان المصريين الذين درسوا فى المعاهد والكليات الأوربية ســـواء فى فترة السيطرة البريطانية على مصر (١٨٨٢ ـــ ١٩٢٢) او ما قبلهـــا حيث اكتسب المبعـــوثون بعض عادات وتقاليد المجتمع الأوربى .

ومن هذه العـــادات والتقاليد ما يتعلق بالنواحى المعيشيـــة كالمأكل والملبس والمسكن . فعندما يعـــود المبعوثون الى مصر ينقلون هذه العـــادات والتقاليد التى اكتسبوها الى بعض فئات المجتمع المصرى . ومن المعروف ان معظم المبعوثين كانوا يتقلدون وظائف حكومية فور عودتهم الى مصر ، فهؤلاء يؤثرون بالتالى فى المجتمع الوظيفى أولا من خلال علاقاتهم بغيرهم من

الموظفين ثم يؤثرون بعد ذلك هم ومن تأثر بهم من الموظفين فى بعض فئـات المجتمع الأخرى التى تريد محاكاتهم .

وهذه العادات كثيرة ومتشعبة منهـا على سبيل المثـال لا الحصر محاكاة الأوربيين فى ملبسهم وياقتهم حتى أصبحوا يسـمون بأصحـاب الياقات البيضـاء ومحاكاتهم كذلك فى نوعيات أثاث بيوتهم وطرق معيشتهم .

على ان هذا الأثر فيما يتعلق بالعادات والتقاليد لم يكن مصـدره فقط المبعوثون المصريون وانمـا كان مصدره كذلك احتكاك الموظفين المصريـين بزملائهم من الجنسـيات الأخرى كالأوربيين والأتراك المتمصرين أو الشوام أو الأرمن وغيرهم .

فلا شك ان الموظفين المصريين قد اكتسبوا بعض عـادات وتقاليد هذه الجنسيات ـ بحكم الاتصال المباشر بهم من خلال الوظيفة الحكومية ـ ونقلوها الى المجتمع المصرى .

وبالاضافة الى العـادات والتقاليد كان للموظفين الأوربيين دور فى تسرب بعض الألفـاظ غير العربية وتداولها بين المصريين مثل كلمة كنتراتو Contrato وهى كلمة ايطـالية تعنى « عقـد » وكلمة دكريتو Decreto وهى ايطالية أيضـا وتعنى « مرسـوم » كذلك تسربت بعض الألفاظ والتعبيرات نتيجة اختلاط الموظفين المصريين بالأوربيين .

اما فيما يتعلق بالتعليم فالملاحظ ان الاقبـال على التعليم يعد فى راينا اثرا من الأثار الاجتماعية للوظيفة الحكومية .

ومهما قلت الاعتمادات المخصصة لمرفق التعليم فى الفترة موضـوع البحث بالنسبة لمجموع المبالغ المخصصة لمصروفات الحـكومة فقد كان للوظيفة الحكومية فى حد ذاتها دور كبير فى حث اوليـاء الأمور على تعليم اولادهم بقصـد الحصـول على شهادة دراسية تتيح لهم الالتحـاق بوظائف الحكومة . ويرجع ذلك الى ان الوظيفة الحكومية فى ذلك الوقت والى عهد قريب كانت تعتبر عملا مأمونا ومضمونا لمن يشغلها ، فهى ذات مرتب

شهرى مضمون قابل للزيادة عن طريق العلاوات والترقيات وهى السبيل أيضـــا للحصول على الرتب والنياشين . ومن ثم فقد رسخت فى الأذهان اهمية الوظيفة الحكومية وتفضـــيلها على العمل الحـــر بحيث أصبح من الصعب زحزحتها وظهر المثـــل العامى المعروف ليؤكو هذا الرسوخ « ان فاتك الميرى اتمرغ فى ترابه » .

ولم يكن المصريين يقبلون على العمـــل الحر لأنهـــم لم يألوفوه ولم يكن يتصف بالضـــمان مثل العمل الحكومى . فالمهنيون كالأطباء والمهندسون ورجال القانون وغيرهم كانوا يفضلون العمـــل الحكومى على الحـــــر ، كذلك لم يألف المصريون الاشتغال بالتجـــارة الى وقت قريب والبعض كان يعتبرها من الأعمـــال غير المأمونة بدليل ان الأعيان المصريين كانوا يستثمرون أموالهم فى شراء الأراضى وليس فى التجـــارة رغم حيازتهـــم على رؤوس الأمـــوال اللازمة للاعمال التجارية .

كذلك كانت الوظيفة الحكومية تسبغ على صاحبها نوعا من المكانة الاجتماعية لم تتوفر بالنسبة للعاملين فى غير الجهاز الحـــكومى . فقد كان ينظر الى الموظف الحكومى على انه ممثل للحكومة ومن ثم فهو مصدر السلطة هذا فضلا عن الوجاهة والاعتبار الذى تخلعـــه الوظيفة الحكومية على صاحبها .

كل هذه العوامل كانت تدفع المصريين الى الحرص على تقلد الوظائف الحكومية وكان التعليم هو الســـبيل الى ذلك الطريق . ومن ثم فنستطيع القول بأن الوظيفة الحكومية ساعدت على نشر التعليم .

وكانت هذه الرغبة أى الرغبة فى تقلد الوظائف الحـــكومية سائدة بين فئة الأعيان والفئة المتوسطة على حد سواء ، أى الفئتين القادرتين على أداء مصروفات التعليم .

فالنسبة للاعيـــان كانوا يحرصون على تعليم أولادهم ليس بقصـــد الحصول على مرتب الوظيفة الحـــكومية وانما بقصد الوظيفة الحـــكومية فى حد ذاتها وذلك لمقامها ومكانتها الاجتماعية الكبيرة . وكان هدفهم أن

يكون ابناؤهم من بين رجال الحكومة اى من ذوى السلطة . ولعل ذلك يفسر لنا اجتماع السلطة والمال فى معظم عائلات الأعيان حيث كان ابناؤهم واقاربهم يشغلون المناصب الكبرى فى الحكومة كمناصب النظار ووكلاء النظار ومديرو عموم المصالح ومن فى مستواهم من كبار موظفى الحكومة ، كذلك كانت مناصب كبار رجال الادارة فى الأقاليم وقفا على أبناء وآحفاد عائلات الأعيان المصريين كالمديرين والمحافظين ووكلائهم ومأمورى المراكز ونظار الأقسام وكذلك معظم كبار ضباط البوليس كل هذه المناصب الكبرى كانت وقفا على أبناء واحفاد فئة الباشوات والبكوات .

اما بالنسبة للفئة المتوسطة فى المجتمع فكان أهم ما يعنيها المرتب المقرر للوظيفة الحكومية وفى الوقت ذاته هى تحاول محاكاة الأعيان فى ذلك السبيل . ومن هذا المنطلق جاء حرصها على تعليم أبنائها .

والملاحظ ان الموظف الذى كان نصيبه من التعليم قاصرا على الشهادة الابتدائية كان يحاول جاهدا تعليم ابنائه الى درجة أرقى من درجته العلمية اى الى الشهادة الثانوية . والموظف الذى يحمل الشهادة الثانوية يحرص على أن يتم أبناؤه مرحلة التعليم العالى وكان الدافع الى ذلك كله هو محاولة اسعاد الأبناء فى مستوى معيشى أرقى من مستوى الأباء حيث تتاح لهم فرص الترقى الى المناصب الكبرى فى الحكومة وبذلك يتيسر لهم رغد العيش والحياة السهلة التى لم تكن قد اتيحت لآبائهم من قبل او انها قد اتيحت لهم فى المرحلة الأخيرة من حياتهم الوظيفية .

ورغم أن الدافع الى التعليم بالنسبة لهؤلاء كان مرتبطا بالماديات الا ان حرص الاباء على تعليم الأولاد قد ولد فى نفوس ابنائهم حب التعليم والتعطش اليه طالما انه اقصر الطرق الى الحياة السعيدة . وبالتالى غرس الأبناء فى الأحفاد نفس الميول والاتجاهات وهذه كلها عوامل ساعدت نسبيا على انتشار التعليم .

صحيح أن نسبة الأمية فى عام ١٨٨٢ كانت ٩٧ر٧ ٪ وفى عام ١٩١٧ أصبحت ٩٧ر٣ ٪ اى انخفضت بمقدار ٤ر ٪ . ورغم ان نسبة الأمية

تشكل رقما قياسيا مربعا الا انه من المؤكد انها كانت ستزداد على ذلك لولا هذه الآثار الاجتماعية للوظيفة الحكومية .

ولم تكن الرغبة فى التعليم منحصرة فى فئة الاعيـــان وجماعة الموظفين بل كانت تشغل كذلك كل شرائح الطبقة الوسطى من المجتمع كالتجـــار والعلماء وغيرهم .

ويبدو ان هذه العوامل كانت حافزا لفئات اقل فى المجتمع من الطبقة الوسطى للسعى لتعليم ابنائها بأى شكل من الأشكال . ويتبين لنـــا ذلك من تلك الالتماسات الكثيرة التى تزخر بها سجلات العرضحـــالات بالديوان الخديو والتى كانت تقدمهـــا بعض الفئات الفقيرة فى المجتمع الى الديوان الخديو والتى تتلتمس فيها اعفاء ابنائها من مصروفات التعليم لعـــدم قدرتها على ادائهـــا .

ولعل من الآثار الاجتماعيـــة ايضا ذيوع صيت عائلات اشتهرت بسبب تعلم رؤسائها وتقلدها مناصب حكومية ذات شأن فى ادارة البـــلاد . ومن هـــذه العلائلات على سبيل المثال رفاعة الطهطاوى ــ على مبارك ــ البتلى عبد العزيز فهمى ــ عبد الغفار .

وهناك ناحية أخرى مرتبطة بالرغبة فى التعليم باعتبارها أثرا من الآثار الاجتماعية للوظيفة الحكومية وهى تفضيل الشـــباب الى دراسة القـــانون عن سواه من العلوم الأخـــرى كالطب أو الهندسة مثلا . ويرجع ذلك الى أهمية المناصب الحكومية التى كان يشغلها خريجو مدرسة الحقوق سواء فى الأعمال الادارية أو القضائية حيث كانت نظـــارة الحقانية تقـــوم بتعيين خريجى الحقوق فى وظائف مساعدى نيابة ثم يتدرجون بعـــدها فى الترقية فيصبحون وكلاء نيابة ثم رؤساء نيابة ومنهم من يعمل قضاه .

كما أن نظارة الداخلية كانت تقوم بتشجيع خريجى الحقوق للعمل فى وظائف الادارة بالاقاليم يتدرجون فيها الى أن يصبحوا مديرين . وكان الهدف من ذلك تطعيم الادارة بعناصر مثقفة تستطيع ادارة البلاد والنهوض بها .

وقد اغرت مثل هذه الوظائف الحكومية التى كان يشغلها خـريجو الحقوق الطلبة على الالتحاق بمدرسة الحقوق ومتابعة الدراسة بها املا فى الحصول على مثل هذه المراكز الحكومية المرموقة .

وقد كانت ابناء الطبقة المتوسطة فى المجتمع يقلدون فى هذا المضمـار ابناء الأعيان الذين كانوا يقدرون أن دراسة الحقوق تتيح لهم الوصول الى اهم مراكز الدولة بما فيها مناصب الوزراء .

ويتضح الميل الى دراسة الحقوق خلال الفترة موضوع الدراسة حيث زاد عدد خريجى الحقوق على المناصب الحكومية الشاغرة واصبحوا يشكلون عبئا على المجتمع وقد اضطر معظمهم الى ممارسة مهنة المحاماة . وقد ازداد هذا الاتجاه بصورة أوضح فى الفترة التالية لموضوع بحثنا وبعد حصول مصر على استقلالها عام ١٩٢٢

أما فيما يتعلق بالمصاهرة فهى تعد كذلك اثرا من الاثارة الاجتماعية للوظيفة الحكومية . ذلك أن الموظف الحكومى كان ينظر اليه على انه من الفئات المحظوظة فى المجتمع لتركيز العلم والمال والنفوذ فى شخصه وما تدره هذه الحيثيات على صاحبها من مقام واعتبار فى الهيئة الاجتماعية على النحو الذى سبق أن أوضحناه .

وهذه العوامل مكنت الموظفين المصريين من مصاهرة عائلات الأعيـان التى رحبت بهذا النسب . والمعروف انه الى وقت قريب كانت العائلات تتباهى عندما يتقدم لخطبة بناتها نفر من الموظفين فيباركون مثل هذه الزيجات بينما يرفض كثير من الاباء تزويج بناتهم لغير الموظفين .

على أن مصـاهرة الموظفين المصريين لم تكن مقصورة على عائلات الاعيان فقط بل امتدت فشملت فئة الذوات اى فئة الاتراك حيث تمكن بعض كبار الموظفين المصريين الخلص من مصاهرة فئة الاتراك،ذلك أن المراة المصرية لم تكن قد بلغت بعد من التقدم ما بلغته المراة التركية . وهذه الفئة الاخيرة كانت مغلقة على نفسها ولم تكن تسمح من قبل بمصاهرة المصريين الخلص حيث كانت تحتقرهم وتعتبرهم عنصرا ادنى وكانت تسميهم بالفلاحين . ولكن

بعد أن نهض العنصر المصرى واحتل مكانة مناسبة نسبيا فى ادارة البلاد فى الوقت الذى تمكنت فيه سلطات الاحتلال من كسر شوكة فئة الاتراك الى حد ما، استطاع بعض كبار الموظفين المصريين من اقتحام هذا السياج الذى اقامته فئة الاتراك حول نفسها . وتم ذلك كله بفضل المكانة الاجتماعية الكبيرة التى كان يحتلها الموظف المصرى الكبير فى ذلك الوقت .

والمصاهرات التى تمت من هذا القبيل يصعب حصرها ، ومنها على سبيل المثال مصاهرة سعد زغلول لمصطفى باشا فهمى رئيس النظار .

ومما تجدر الاشارة اليه انه فى بحثنا فى ملفات الموظفين المصريين الخلص اتضح لنا أن بعض كبارهم وصغارهم قد تزوجوا من معتوقات الخديو اسماعيل ومحظياته اى من الشركسيات وكان هؤلاء الموظفون يصلون بفضل هذه الزيجات الى مناصب كبرى فى الحكومة ويلقون من الخديو كل عناية واهتمام وكان هؤلاء الموظفون يتباهون بهذا النسب ويتخذونه وسيلة للتقرب من الخديو . كما يتبين لنا أن بعض الارامل الشركسيات كن يتزوجن بموظفين مصريين .

ويحدثنا أحمد شفيق فى مذكراته أن الخديو اسماعيل عند اعتزاله للعرش ترك عددا كبيرا من المحظيات الشركسيات وأن الخديو توفيق عرض عليه الزواج من احدى محظيات الخديو اسماعيل فامتثل للامر وعد ذلك شرفا كبيرا ، كما كلفه توفيق بتزويج باقى المحظيات ففعل (١) .

ونتيجة لهذه المصاهرات بين المصريين والاتراك أخذت فئة الاتراك تنقرض بالتدريج حيث اختلط دماؤها بدماء المصريين الخلص حتى أصبحت تسمى بفئة الاتراك المصريين أو المتمصرين ومن ثم أصبح من الصعب تمييز هذه الفئة لانها أصبحت فى عداد المصريين قلبا وقالبا خاصة بعد الحرب الاولى وكذلك بعد حصول مصر على استقلالها سنة ١٩٢٢ بحيث أصبحت

---

(١) أحمد شفيق ؛ مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الاول ، ص ٩٠

كلمة الاتراك تعنى على حو قول جابريل باير Gabriel افراد اسرة محمد على ومن دار فى فلكها من الاسر التركية (٢) .

حقيقة ان توقف هجرة الاتراك الى مصر منذ عهد اسماعيل(٣) واستمرار ذلك التوقف فى الفترة موضوع البحث قد ساعد على انقراضها الا انه فى اعتبارنا ان مصاهرة كبار الموظفين المصريين للعائلات التركية شكل العامل الرئيسى فى انصهار هذه الفئة مع المجتمع المصرى .

كما ان للمصاهرة دورا اجتماعيا آخر يتمثل فى أن اختلاط المصريين بالاتراك أدى الى قيام صلات وروابط اجتماعية بين الفئتين كما أدى فى الوقت ذاته الى محاكاة اثرياء المصريين سواء الموظفين منهم او الاعيان للاتراك فى أسلوب حياتهم . وهؤلاء الاخيرون كانوا قد أخذوا بمظاهر الحضارة الاوربية دون جوهرها فقلدهم المصريون فى ذلك حيث عاشوا فى المدن وشيدوا القصور الفخمة ، كما قلدوهم أيضا فى حياة الترف وتمثل ذلك فى اقتنائهم للعبيد والجوارى والجياد والعربات ونحو ذلك .

ونستطيع القول بأن اضمحلال شأن الاتراك كفئة اجتماعية على النحو الذى سبق ان أوضحناه وكنتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى مرت بالبلاد مهد السبيل الى ازدياد شعور اعيان المصريين بمصريتهم وهيأ لهم المناخ المناسب للدور الذى لعبوه فى الحياة السياسية فيما بعد (١) .

ومن الآثار الاجتماعية للوظيفة الحكومية كذلك شراء الاراضى وتكوين الثروات . ذلك ان الموظف الحكومى كان فى بحبوحة من العيش وقد ساعده مرتبه الشهرى الدائم المناسب ومستوى المعيشة المناسب أيضا على الادخار

---

(٢) Bear, G. Social Change in Egypt 1800—1914 p. 150

(٣) Ibid. p. 150

(١) رءوف عباس ، النظام الاجتماعى فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ص ١١١ .

حيث كان مرتبه يكفى للانفاق على حاجياته وحاجيات اولاده وباقى أفراد أسرته ويتوفر لديه فائض يدخره .

وبعض الموظفين كانوا يدخرون الفـائض من مرتباتهم فى دفاتر توفير البريد بينما يستثمرها البعض فى شراء الاراضى والعقارات وتلك كانت ظاهرة اجتماعية واضحة بين الموظفين سواء المصريين او المتمصريين . ويتضح لنـا ان معظم الموظفين المتمصرين كالاتراك والشوام والارمن كانوا يمتلكون الاطيان الشاسعة ومعظمها آلت اليهم عن طريق الشراء اى تم شراؤها أثناء تقلدهم للوظيفة الحكومية . فبعض كبار الموظفين المتمصرين قد اثروا ثراء فاحشا كما هو الحال بالنسبة لمحمد شريف باشا رئيس النظار حيث بلغت ملكيته ٢٠ر١٦٤ فدانا (٢) . بينما بلغت ملكية مصطفى فهمى باشا رئيس النظار ٦٤٨ فدانا بخلاف الاموال السائلة التى كانت تقدر بنحو ثمانية الف جنيه(٣) ، وكلاهما من الاتراك . وكما هو الحال بالنسبة لنوبار باشا رئيس النظـار وكانت تصل ملكيته الى ٢٦٤٤ فدانا وهو من الارمن (٤) . وكما هو الحال بالنسبة لعبد الله باشا صفير وكيل ادارة عموم الامن العام بوزارة الداخلية وكان يمتلك ٣٥٢ فدانا وهو من الموظفين الشوام(٥) . صحيح أن بعض هؤلاء الموظفين المتمصرين كانوا يحصلون على بعض الاراضى عن طريق الهبات حيث منح محمدعلى وخلفاؤه من بعده بعض كبار موظفى الحكومة المقربين اليهم ابعاديات (٦) . وذلك ليضمنوا ولاءهم لهم . الا انه فى اعتبارنا لولا الوظيفة الحكومية التى كانوا يشغلونها لما استطاعوا الحصول على هذه الاطيان سواء عن طريق الهبة او الشراء .

---

(٢) انظر : تقاسيط الروزنامجه ، زمامات أطيان كرام ؛ سجل رقم ٣٦ ويشمل الفترة من اكتوبر ١٨٤٨ الى يونية ١٨٧٠ .

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ٢٨ ص ١٤٨٦

(٤) تقاسيط الروزنامجه ، نفس السجل

(٥) أنظر ملف عبد الله باشا صفير رقم ١٢١ ٢٧ محفظة ١٢٣٣ دولاب ٦٠

(٦) الابعاديات هى الارض التى استبعدت من مساحات فك الزمام الذى أجراه ابراهيم باشا سنة ١٨١٣

وقد خص شريف باشا وحده من الابعديات التى منحها محمد على لكبار موظفيه ٤٥١٧ فدانا بالاضافة الى الف فدان حصل عليها فى عهد اسماعيل الذى توسع فى الاغداق على كبار رجال حكومته حيث منح كل ناظر من النظار الف فدان ، كما منح ٣٠٠ فدان لكل من مديرى المديريات و ٦٠٠ فدان لكل من كبار الضباط ومن فى مستواهم من الموظفين المدنيين(٧) . هذا وقد بلغت مساحة الاراضى التى منحها الخديو اسماعيل الى كبار موظفيه فى عام ١٨٦٣ اى فى العام الذى تولى فيه الحكم ٢٣٫٥٠٠ فدان (٨) .

ولما كانت الابعاديات من الاراضى العشورية ، وهذه الاخيرة تشكل جانبا عظيما من الملكيات الزراعية الكبيرة فمن هذا المنطلق نستطيع ان ندرك مدى ثراء فئة كبار الموظفين .

ويتضح لنا كذلك ان كبار الموظفين المصريين كانوا يمتلكون الاراضى ولكنها لم تكن بالقدر الذى كان فى حوزة الموظفين الذوات ، الا انها تعد كذلك من الملكيات الكبيرة . فقد بلغت ملكية سعد زغلول نحـــو ٤٠٠ فدان اقتناها جميعها بعد مصاهرته لمصطفى فهمى رئيس النظار باستثناء ٢٠ فدانا ورثها عن والده (٩) . وكان شقيقه أحمد فتحى زغلول وكيل نظارة الحقانية يمتلك ٣٨٠ فدانا . وبلغت ممتلكات قلينى فهمى وهو من كبار الموظفين المصريين ٥٠٠ فدان فى سنة ١٩١٤ (١٠) .

وتشير اقرارات الملكية المودعة فى ملفى عبـــد الخالق ثروت ومحمد

---

(٧) رءوف عباس ، المصدر السابق ، ص ٨٠

(٨) نفس المصدر ، ص ٢٦٤

(٩) عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول دوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ، ص ٢٢٦

(١٠) عاصم الدسوقى ، كبار الملاك الزراعيين ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٢ ـ ١٩٥٢ ، ص ٥١ ـ ٥٢

محمود انهما كانا يمتلكان أراضى شاسعة ، حيث بلغت ملكية الاول ٥٥٩ فدانا (١١) . والآخر كان يمتلك ١٥٠٨ فدانا (١٢) .

هذا وقد استطاع بعض الموظفين تكوين ملكيات زراعية خاصة بهم عن طريق الاراضى الاميرية التى كانت تعطى لهم كمعاش عند احالتهم الى التقاعد وذلك وفقا للقرار الصادر فى نوفمبر ١٨٦٠ . وقد كان الموظفون طبقا لهذا القرار يخيرون بين منحهم معاشا شهريا أو منحهم اراضى نظير التنازل عن المعاش للحكومة . وفى العام التالى أى فى عام ١٨٦ أصبح منحهم الاراضى كمعاش اجباريا . وفى عهد اسماعيل أعيد العمل بالقرار الصادر فى عام ١٨٦٠ . وفى بداية فترة السيطرة البريطانية على مصر ادارات الحكومة التخلص من نسبة من المعاشات فأوجدت نظام استبدال المعاشات او جزء منها بأطيان من الميرى أو بمبلغ من المال . وقد استطاع كثير من الموظفين اقتناء بعض الاراضى بهذه الكيفية . كما أن الحكومة صرحت لهم منذ عام ١٨٨٧ بانشاء عزب فى هذه الاراضى(١٣) . وبذلك كله تهيأت لهم أسباب الوجاهة الاجتماعية ومحاكاة الاعيان والذوات فى ذلك .

ومما تجدر الاشارة اليه ان بعض كبار الموظفين كانوا يستغلون مراكزهم

---

(١١) انظر ملف عبد الخالق ثروت رقم ٣٤١٦ محفظة رقم ٢٣٠٧ دولاب ٣١٤

(١٢) انظر ملف محمد محمود باشا رقم ٤٥٣٣٠ محفظة ٣٨٥٧ دولاب ٣٧٩ ، ظل محمد محمود يحتفظ بهذه الاملاك طوال شغله لمنصب مدير البحيرة حتى سنة ١٩١٧ حيث أحيل الى المعاش أى من ١٩٠٦ الى عام ١٩١٧ .

(١٣) انظر :

دار الوثائق القومية — محافظ نظارة الداخلية — محفظة رقم ٦٧ (مذكرة من ناظر الداخلية مصطفى فهمى فى ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٧ الى مجلس النظار) ومما جاء فى هذه المذكرة التى وافق مجلس النظار عليها أن اقامة الموظفين المحالين الى المعاش « فى هذه الارض ومباشرتهم أمور زراعتها وتخزين حاصلاتها مما يقتضى له وجود عزب فيها ومن الواجب على الحكومة مساعدتهم وتسهيل سبل التعيش لهم لكونهم اكتسبوا حق المعاش على خدمات أدوها للحكومة وهى اشترت منهم هذا الحق بالاطيان التى أعطتها اليهم » .

ونفوذهم السياسى لاثراء انفسهم كما حدث بالنسبة لمحمد أبو الفتوح وكيل وزارة لزراعة سنة ١٩٢٢ حيث استطاع الحصول على أرض جيدة من اراضى الميرى بطريق التبادل بقطعة أرض رديئة من أملاكه بمديرية الغربية مما تسبب فى خسارة الحكومة مبلغ ٠٠٥ر٣٣٦ر٣٧ جنيها (١٤) .

وبالاضافة الى ما تقدم تمكن بعض الموظفين من توسيع رقعة أملاكهم عن طريق شراء اطيان الميرى الخارجة عن زمام القرى والتى كانت الحكومة تطرحها للبيع بالمزاد العلنى ، حيث استغل بعض النظار وغيرهم من كبار موظفى الحكومة مناصبهم فى الاستيلاء على مساحات شاسعة من اطيان الميرى بأبخس الأثمان رغم أن الاوامر المتعلقة بنظام بيع هذه الاطيان والصادرة عام ١٨٦١ كانت تحرم على الموظفين الدخول كمشترين فى المزادات لكى لا يستغلوا سلطتهم فى ارساء المزاد عليهم .

ويبدو ان الحكام انفسهم هم الذين أتاحوا لهؤلاء الموظفين توسيع حيازتهم للاراضى لأن الخديو اسماعيل عندما تولى الحكم سرعان ما الغى هذا الحظر على الموظفين فى سنة ١٨٦٤ مما نجم عنه زيادة اقبال الموظفين على شراء اطيان الميرى . ويبدو أن بعض رجال الادارة فى الاقاليم قد استغلوا مراكزهم فى ارساء المزادات على بعضهم البعض . وقد ساعد ذلك على اثراء بعض كبار الموظفين ثراء فاحشا حيث زادت ملكياتهم زيادة كبيرة .

غير أن الحكومة اضطرت بعد أن جار الاعيان بالشكوى من جراء هذه الحالة الى استصدار قرار فى ٢٧ يونية سنة ١٨٩٦ يحرم على الموظفين الدخول — بشكل او باخر — فى مزادات بيع الاطيان التى تطرحها الحكومة أو السلطة القضائية للبيع فى دائرة وظائفهم . ولكن هذا القرار لم يمنع كبار الموظفين من الاستئثار بشراء اراضى الميرى لتحايلهم على القانون بشتى الطرق .

---

(١٤) عاصم الدسوقى ، المصدر السابق ، ص ٤٨

كذلك اشترى بعض كبـــار الموظفين مساحات شاسعة من أراضى الدائرة السنية والدومين لان الحكومة طرحتها للبيع فى مساحات كبيرة لم يستطع شراؤها سوى الاثرياء كالاعيان وكبار الموظفين وغيرهم . فعـــلى سبيل المثال اشترى بوغوص باشا نوبار وتجران باشا مساحات من هـــذه الاراضى تجاوزت الالف فدان (١٥) . كذلك اشترى اسماعيل ايوب — وكان يعمل ناظرا للداخلية فى بداية فترة السيطرة البريطانية على مصر — ٥٤٤ فدانا من الاراضى الاميرية (١٦) .

ونستطيع القول فى نهاية حديثنا عن الآثار الاجتماعية للوظيفـــة الحكومية ان اتســـاع مرافق الادارة فى الفترة موضوع البحث بالصـــور التى كانت عليها تلبية لمواجهـــة اعباء الخدمات المختلفة التى القيت على عاتق الحكومة وحدها حيث كانت الحكومة مســـئولة عن مرافق متعـــددة كالتعليم والمواصـــلات والصحة والرى والزراعة والامن والأشـــغال العمومية وغيرها نتج عنه ظاهرة اجتمـــاعية خطيرة وهى اتـــكال الناس على الحكومة فى كل شىء حتى فى الأمور التافهة . وبمضى الوقت زادت هـــذه الظاهرة الاجتماعية حدة حتى أصبحت من أهم مشاكلنا الاجتماعيـــة المعـــاصرة .

ورغم قيـــام الحكومة بمعظم خدمات المجتمع ودون أن تتلقى أية معاونة من جانب الأفـــراد الا انه قد نشئت فى المجتمع ظاهرة اخرى ليست أقل خطرا من الظاهرة السابقة ، ذلك انه قد تولد فى نفس الأفراد والخـــوف من الحكومة فى كل أعمالها ومشروعاتها . ولعل منشأ هذا الخوف الوظيفة الحكومية وشاغلها فى المقام الاول وخوف الشطب من الجهاز البروقراطى المسئول عن ترصف شئون الحكومة .

---

(١٥) رءوف عباس - المصدر السابق ص ٦١ ، ٨٤

(١) دار الوثائق القومية — محفظة مجلس النظـــار رقم ٤ (محضر جلسة مجلس النظار بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٨٨٣) .

وكان سعر الفدان ٢٩ جنيها . وجاء فى محضر المجلس بنفس الجلسة ما نصه « وهذا الثمن يوازى تقريبا عشرين ضعفا من ايرادات الأطيـــان المذكورة . »

وفى اعتبارنا ان القاء تبعة هذا الخوف على الجهاز البيروقراطى وحده ليس جوهر المشكلة وانما هذا الخوف ظاهرة اجتماعية تأصلت فى المجتمع منذ تأسيس تمثال الكاتب القرفصاء . واستمرت تتزايد بصورة اوضح فى العصر الحديث نتيجة اتباع النظام الحكومى المركزى وعدم اشراك الأفراد مع الحكومة بصورة أوسع فى ادارة مرافقها .

ومما يجدر ذكره ان الخوف من الحكومة قد يكون مرجعه فى الأصل خوف الأهالى من زيادة الضرائب التى تفرضها الحكومة عليهم ، وهذه الظاهرة قد تكون اوضح فى الريف اكثر من الحضر . ففى القرية ينظر الفلاحون الى صراف القرية — وهو ممثل الحكومة فى مهمة جمع الضرائب المفروضة على اراضيهم — على أنه عدوهم الأول ، ومن ثم فالخلاف بينهم وبين الحكومة فى رأيهم تنتهى عند هذا الحد ولا يلقون بالا بأية مشروعات تقيمها الحكومة وتستفيد منها قريتهم أو غيرها من القرى .

ونفس النظرة التى ينظرون بها الى صراف القرية ينظرون بها الى عمدة قريتهم ومساعديه بما فيهم خفير القرية . فاذا جاءته أية تعليمات من الحكومة تتعلق بشئون الرى والزراعة أو الشئون الصحية او غيرها يعتريهم الشك فى حسن نوايا الحكومة تجاههم مهما كانت صراحة هذه التعليمات ووضوحها .

وقد يكون مرد هذا الخوف الى عقدة الخوف التى تأصلت فى نفوس — الأهالى من جراء اتباع أعمال السخرة واستخدام الكرباج فى تحصيل الأموال الأميرية وجمع الشباب للقرعة العسكرية وكانهم يساقون الى الموت . ورغم الغاء استخدام الكرباج فى الفترة السابقة على موضوع البحث فى عهد حكومة رياض باشا فى عام ١٨٨٠ ثم الغاء السخرة فى الفترة موضوع البحث وبالتحديد فى عام ١٨٨٩ ، وكذلك تنظيم عملية التجنيد وايجاد نظام البدلية العسكرية الا ان هذه العقدة ظلت طوال فترة السيطرة البريطانية على مصر وما بعدها .

وقد نوه سعد زغلول الى ذلك بالقول بأن الشعب أصبح ينظر

الى الحكومة نظرة الطير الى المسائد لا نظرة الجيش الى القائد وفى اعتبارنا انه الى وقت قريب استمر رأى سعد زغلول هذا محور للعلاقة بين الشعب والحكومة وان كانت عقدة الخوف قد خفت نسبيا منذ مطلع الربع الأخير من هـــذا القـــرن .

* * *

ننتقل الآن الى جانب آخر من جوانب « الوظيفة والمجتمع » وهـــذا الجانب هو اشـــتغال الموظفين بالسياسة .

نلاحظ ان مكانة الموظف الحكومى الاجتمـــاعية قد فرضت عليـــه الاهتمام بالشئون العـــامة . ومرد ذلك ان فئات الموظفين هى اكثر فئات المجتمع ثقافة واكثرها دراية بأحوال البـــلاد ومجريات الأمور فيها وذلك لاتصالهـــم بالسلطة .

ولم يكن هذا الاهتمام قاصرا على كبار الموظفين وحـــدهم بل ان صغارهم نتيجـــة اختلاطهم بفئات المجتمع الأخرى سواء من خلال سكنى المدن أو من خلال اعمالهم المصلحية دفعهم ذلك الى الاهتمام بالشئون العامة للبلاد . فالموظفـــون كانوا اكثر الفئات اطلاعا على الصحف اليـــوميـــة ، وتلك ايضـــا كانت تعطيهم دفعة للاهتمام بالشئون العامة .

صحيح ان القانون كان يحـــرم على الموظفين الاشـــتغال بالسياســـة أو الانتماء لأى حزب سياسى او لأية نقابة . ولكن فى رأينا ان هذا كان شيئا نظريا فقط لان الموظفين كانوا هم صفوة المشتغلين بالســـياسة فى تلك الفترة وما بعدها أى عندما حصلت مصر على استقلالها سنة ١٩٢٢ .

والحقيقة ان الحكومة نفسها هى التي شجعت الموظفين على الاشتغال بالسياسة حيث كانت الحكومة تستعين ببعض كبار الموظفين فى المجالس الاســـتشارية . وقد استطاع هؤلاء الموظفون ممارسة العمـــل السياسى فى هذه المجالس والخوض فى غمار الحركة السياسية .

وقلدهم فى ذلك اخرون من الموظفين الذين تمكنوا من ترشيح أنفسهم لعضوية هذه المجالس الاستشارية كمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية والجمعية التشريعية من بعدهما وبذلك كله تهيأت للموظفين الظروف المواتية للاشتغال بالسياسا بل واحترافها .

وعند نشأة الاحزاب استطاع بعض الموظفين الانتماء لبعضها أمثال سعد زغلول ناظر المعارف العمومية الذى كان يعد من حزب الأمة(٢) . كما انضم الى نفس الحزب شقيقه احمد فتحى زغلول وكيل نظارة الحقانية ، وهو من الأعضاء البارزين فى الحزب بل المنشئين للجريدة والحزب كذلك انضم الى حزب الأمة من رجال القضاء احمد عفيفى واحمد عبد الرازق وغيرهما(٣) . بينما انضم احمد حشمت الى حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية كما انضم كثيرون من الموظفين الى الحزب الوطنى . وكان انضمام كبار الموظفين الى تلك الاحزاب يكسبها قوة وتأييدا .

غير ان بعض كبار الموظفين الذين اعلنوا انضمامهم الى هذه الاحزاب — مثل احمد فتحى زغلول — عندما أدركوا انهم سيتعرضون لغضب الخديو عليهم — خاصة فى فترة الوفاق سرعان ما انسلخوا من عضويتها ذلك انه قد نجحت عن سياسة الوفاق اطلاق يد الخديو فى بعض المناصب وعلى هذا فقد آثر بعض الموظفين الانسحاب من الاحزاب فى صمت وان بقوا على علاقات طيبة بها .

غير ان بعض الموظفين استمروا على ولائهم للاحزاب السياسية التى انتموا اليها بغضب الخديو عليهم امثال محمد محمود والذى تدرج فى المناصب الحكومية من مفتش بنظارة المالية الى سكرتير لمستشار نظارة الداخلية ثم مديرا لعدة مديريات وأخيرا اصبح رئيسا للوزارة . ورغم

---

(٢) Lloyd, Egypt nince Cromer. Vol. I. P. 50

(٣) أحمد زكريا ، حزب الأمة ودوره السياسى ، رسالة ماجستير (غير منشورة) تحت اشراف الاستاذ الدكتور / أحمد عزت عبد الكريم نوقشت بكلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٧٧ ، ص ١٠٧

حرمانه من الترقيات فى خلال الفترة موضوع البحث ورغم تهديد الخديو عباس حلمى له بالنقل الى بورسودان لم ينفصل عن الحزب(١٩) .

ويبدو ان اشتغال كبار الموظفين بالعمل السياسى قد اتاح لهم الظهور على المسرح السياسى وتقلد كبرى المناصب سـواء فى الفترة موضوع البحث او الفترات اللاحقة لهـا مثل محمد محمود وكما هو الحـال بالنسبة لعلى ابو الفتوح الذى انتقل من النيابة الى الادارة دون ان يتدرج فى وظائفها حيث اصبح مديرا لجرجا سنة ١٩٠٩ ، وكان قبلها رئيسا لنيابة الاستئناف ثم علا نجمه بعد ذلك فاصبح وكيلا لنظارة المعارف سنة ١٩١٢(٢٠) . وكما هو الحـال بالنسبة لمحمد محب الذى تقلد نظارة الزراعة والاوقاف وكذلك عبد الخالق ثروت الذى عمل فى الادارة حيث اصبح مديرا بالاقاليم ثم نائبا عموميا سنة ١٩٠٨ وناظرا للحقانية سنة ١٩١٤ ثم تقلد رئاسة الوزارة سنة ١٩٢٢(٢١) .

اما فيما يتعلق بدور الموظفين فى حركة الوطنية فلاشك انه كان واضحا خلال تلك الفترة موضوع البحث حيث شارك الموظفين بقية فئات المجتمـع فى مواقفهم تجاه الحركة الوطنية .

فقد أيد بعض الموظفين عرابى وثورته ضد الخديو كما ايده الكثير من رجال الادارة فى الاقاليم وعلى راسهم المديرون بدليل انه بعد اخفـاق الثورة وعودة الخديو لممارسة سلطاته قام بتغيير جميع المديرين وعين مديرين من الموالين له بهدف استعادة سلطته فى المديريات(٢٢) . كذلك ناصره بعض النظـار أمثال حسن الشريعى ناظر الأوقاف وعبد الله فكرى ناظر المعارف حيث استنكرا موقف الخديو من عرابى عندما انحاز الى الانجليز وعـزل عرابى بعد ضرب الاسكندرية وسجنا مع غيرهما من رجال الثورة .

---

(١٩) احمد زكريا ، نفس المصدر السابق ص ١١٠

(٢٠) نفس المصدر ، ص ١٨٢ .

(٢١) انظر ملف عبد الخالق ثروت بدار المحفوظات ملف رقم ٣٣٤١٦ محفظة ٢٣٠٧ دولاب ٣١٤ .

(٢٢) الوقائع المصرية ، ٢٣ ، ٢٨ سبتمبر ١٨٨٢ .

كما ايد عرابى ايضا فى حربه ضد الانجليز بعض الموظفين وحكم على بعضهم ضمن من حوكم من رجال الثورة العرابية ومنهم على سبيل المثال احمد ناشد مدير بنى سويف ويعقوب صبرى مدير الفيوم حيث تم تجريدهما من رتبهما وامتيازاتهما(٢٣) . وعوقب بنفس العقوبة الكثير من الموظفين ومنهم محمد السراج واحمد حنفى وهما من مفتشى الداخلية ومصطفى مختار مأمور مالية البحيرة وحسن صقر رئيس قلم بالداخلية وكثيرون غيرهم من الموظفين من مختلف مصالح الحكومة .

ومما تجدر الاشارة اليه ان بعض الموظفين من الذوات الاتراك لم يتخلفوا عن مناصرة عرابى فى حركته بل شاركوا فى ذلك شأنهم شأن بقية فئات المجتمع الاخرى من العلماء والاعيان وغيرهم . ومن هؤلاء الاتراك حسين باشا الدرملى وكيل نظارة الداخلية ، ويبدو انه كان مصدر ثقة رجال الثورة العرابية لأن تعيننه وكيلا للداخلية جاء فى نفس اليوم الذى تقلد فيه البارودى رئاسة النظارة فى ٧ فبراير ١٨٨٢ وقد تم فصله من منصبه وحرمانه من المعاش ومن رتبه ونياشينه وتحديد اقامته فى ابعاديته(٢٤) .

وعندما أخذ نجم الطبقة الوسطى فى الصعود عن طريق التسليم استطاعت الفئات الشابة من الموظفين الذين هم فى الغالب من ابناء الاعيان وكبار الموظفين ان تشغل مراكز هامة فى الادارة المصرية وهؤلاء هم الذين تصدووا قيادة الطبقة الوسطى فى المجتمع .

ولقد استطاع مصطفى كامل احتواء بعض افراد هذه الفئة فى الحزب الوطنى وبذلك اصبحوا يشكلون دعامة نضال الحزب .

ومن الجدير بالذكر انه بينما كان من بين أهداف تلك العناصر التى شكلت الحزب الوطنى الجلاء والمطالبة بالدستور وكان حزب الامة يدعو الى

---

(٢٣) نفس المصدر ، اول يناير ١٨٨٣ .

(٢٤) انظر ملف حسين باشا الدرملى رقم ١٧٧٤ ١ محفظة ٤٠١ دولاب ١٩

توسيع اختصاصات مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية انضمت بعض فئات من الموظفين المتمصرين كالاتراك والشوام الى الحزب الوطنى الحر برئاسة محمد وحيد الايوبى . وكان هذا الحزب يرى أن المطالبة بالمجلس النيابى سابق لأوانه ومضر بمصلحة البلاد (٢٥) . واتخاذهم هذا الموقف يرجع الى ارتباطهم بسلطات الاحتلال التى قلدهم المناصب الكبرى فى الادارة ومن ثم فقد كانوا يدورون فى فلك الاحتلال .

ورغم ما يصوره البعض(٢٦) من أن فئة الموظفين بشكل عام كانت بعيدة عن الحركات الوطنية فى زمن مصطفى كامل ومحمد فريد الا أن الواقع أن هذه الفئة كانت تشارك الأمة شعورها تجاه هذه الحركات الوطنية ولم تعزل نفسها عنها بل كانت على حد قول أحمد شفيق « مع الأمة قلبا وقالبا (٢٧) » . والمتصفح لسجلات العرضحالات بالديوان الخديو يجد ما يؤيد وجهة نظرنا ، فهذه السجلات تزخر بالكثير من الالتماسات التى قدمها بعض موظفى الحكومة لطلب الدستور (٢٨) .

والحقيقة ان فئة الموظفين كانت تشاطر الامة فى السراء والضراء فهى قد تضارب خاصة قضاؤها ـ موجة الغلاء التى اجتاحت مصر اثناء الحرب العالمية الاولى وقاست منها الامرين . ولعل هذا قد دفعها ، بالاضافة الى عامل السخط الذى اختمر فى نفوس افرادها عامة من جراء استئثار العناصر الاوربية وخاصة الانجليز بالمناصب الكبرى فى الحكومة ، الى المشاركة فى احداث ثورة سنة ١٩١٩ التى اطلق عليها بعض العناصر الاجنبية « ثورة الافندية » .

---

(٢٥) رءوف عباس ، المصدر السابق ، ٢٢٩ ـ ٢٣٠ .

(٢٦) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ٣٠ .

(٢٧) أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، ج ١ ، ص ٢٧٣ .

(٢٨) ـ ذلك على سبيل المثال لا الحصر انه بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٠٨ قدم ٩٠ موظفا بالحكومة عريضة تلغرافية الى الخديو يطلبون فيها منح البلاد دستورا انظر : دار الوثائق القومية ـ سجل العرضحالات سنة ١٩٠٨ (يشمل الفترة من ٢ يناير سنة ١٩٠٨ الى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٩) تحت رقم ١٣٣٦ .

ويبدو ان سوء فهم الانجليز لشـــعور فئة الموظفين تجاه الامة قد عجل الموظفين غار ثورة ١٩١٩ ، فقد تصور الانجليز ان موقف التريث الذى اتخذه الموظفين فى بداية احداث الثورة يعنى رضاؤهم عن الاحوال فى البلاد ومن ثم اخذ الانجليز على لسان وزير خارجيتهم لورد كيرزون يشيدون بموقف الموظفين فى هذا الشأن ولكن خاب تصورهم هذا عندما اندفع الموظفون فى اضراب عام فى ١١ ابريل سنة ١٩١٩ شاركت فى اعداده وتنظيمه لجنة من الموظفين شكلت لهذا الغرض .

وكان اضراب الموظفين يحمل معنى الاحتجاج على تصريح وكيرزون وفى الوقت نفسه يعد تعبيرا عن احتجاجهم ضد سلطات الاحتلال وعدم رضـــاء الموظفين عن الاوضاع فى البلاد ، واعلن الموظفون مواصلة الاضراب الى ان تجاب مطالبهم وهذه المطالب تتضمن الغاء الاحكام العرفية وان تعهد مســـألة المحافظة على الامن واقرار حالة الهدوء فى البلاد الى قوة البوليس المصرى لا الى القوات البريطانية التى يجب ان تنسحب من الشوارع الى ثكناتها . وتضمنت مطالبهم ايضا صدور اعلان من جانب الوزارة ينص على ان قبول تشكيل الوزارة ليس معناه الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر وطالبوا الوزارة كذلك بضرورة اعترافها بالصفة الرسمية للوفد(٢٨) .

وكان اضراب الموظفـــين من الاســـباب التى عجلت بســـقوط وزارة رشدى ذلك انه اصدر بيانا فى ١٢ ابريل سنة ١٩١٩ اهاب فيه بالموظفين بالعدول عن مواصلة الاضراب والعودة الى اعمالهم ولكنه لم يفلح لأن لجنة مندوبى الموظفين قررت بالاجماع استمرار الاضراب الى ان تجاب مطالبها . وحاول رشدى ثانية فى ١٥ ابريل سنة ١٩١٩ بمنشوره الثانى كفهـــم عن الاضراب الا ان منشوره الاخير كان يحمل صيغة التهديد اذ القى على عاتق الموظفين مسئولية تعطيل الاعمـــال فى البلاد فما كان من لجنة مندوبى الموظفين الا ان اجتمعت نفس اليوم الذى اصدر فيه المنشور واعلنت احتجاجها على هذا التهديد ومواصلة الاضراب .

---

(٢٩) عبد الرحمن الراضى ، دورة ١٩١٩ ج ١ ، ص ١٨٨ .

ولقد حدث رد فعل لما كانت ترددده بعض الصحف الأجنبية فى ذلك الوقت من ان حركة اضراب الموظفين ان هى الا مطالب فئة محدودة لا تعبر عن ــ اتجاهات الراى العام المصرى . اذ عقد الشيخ محمد بخيت ــ مفتى الديار المصرية اجتماعا بالأزهر تحت رئاسته حضره نحو ثمانين الفا من مختلف فئـــات الأمة بهـــدف الرد على مزاعم هذه الصحف . واعلن المجتمعون تاييد الموظفين فى مطالبهم كما قرروا الاضراب عن اعمالهم الى ان تجـــاب تلك المطالب . هـــذا وقد تضاعفت حركة الاضراب خاصة بعد انضمام فئـــة العمال الى الموظفين ، فما كان من رشدى الا أن قدم استقالته فى ٢١ أبريل سنة ١٩١٩(٣٠) .

واذا كان اضراب الموظفين لم يستمر طويلا اذ توقف فى ٢٢ ابريل سنة ١٩١٩ على اثر تهديد اللنبى ــ المندوب السامى البريطانى فى مصر ــ لهم بالفصل من وظائفهم ان لم يعودوا الى أعمالهم مما اضطرهم الى العودة الى مصالحهم الا ان هذا الاضراب كان كفيلا بشل حركة البلاد ، هـــذا من ناحية ، وفى اقلاق مضجع سلطات الاحتلال فى مصر من ناحية اخرى ، هذا فضلا عن انه كان يشكل جزءا من برنامج المعارضـــة التى ترى فيه وسيلة فعالة للفت الانظار الى الموقف فى مصر .

ويتضح ذلك من تقاريرهم الى بين‌كوماتهم التى نوهت بخطورة الموقف الناجم عن محاولات « طبقة المحامين والافندية » استقطاب العمـــال وحثهم على القيام باضراب عام وانهم اى الموظفون يقصدون من وراء القيام بمثل هذه الحركة العمل على زيادة أجورهم وتحسين مستوى معيشتهم(٣١) .

على انه عقب استئناف الموظفين لأعمالهم تعرضوا لبعض (الاهانات) وسوء المعاملة من جانب رؤسائهم من العنصر الانجليزى فى المصالح الحكومية الامر الذى يدعا لجنة مندوبى الموظفين الى الاجتماع فى ٢٥ ابريل واعلنت

---

(٣٠) مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٣٦٧ ــ ٣٦٨ .

(٣١) من تشينام الى كيرزون فى ١١ سبتمبر سنة ١٩١٩ مذكورا فى : نفس المصدر ، ص ٣٨١ .

احتجاجا على هذه (الاهانات) كما طالبت بالنظر فى ضرورة الافراج عن الموظفين الذين اعتقلوا بسبب امتناعهم عن العودة الى اعمالهم واعادة الذين منعوا من ممارسة اعمالهم الى وظائفهم . وصرحت اللجنة ان عودة الموظفين الى اعمالهم لم يكن نتيجة لتهديد اللنبى لهم وانما كان نتيجة لاستقالة الوزارة(٣٢) .

ومما يلفت النظر ان بعض أعضاء لجنة مندوبى الموظفين ومعظمهم من كبار موظفى الحكومة فى ذلك الوقت كانوا ممن لعبوا دورا بارزا فى الحياة السياسية المصرية ومعظمهم من رجال الادارة والقضاء(٣٣) .

وقد شارك بعض رجال الادارة فى الأقاليم فى أحداث ثورة ١٩١٩ اتسمت مواقفهم بالروح الوطنية ومن هؤلاء بعض وكلاء المديريات ومأمورى البنادر وغيرهم من ضباط البوليس وجنوده . ون بين وكلاء المديريات الذين شاركوا فى الثورة محمد بك حمدى وكيل مديرية المنيا والذى آثر الانتحار فى سجنه على انتظار محاكمة مزيفة(٣٤) .

ومن مأمورى البنادر الذين لهم مواقف بطولية أيضا تجاه الحركة الوطنية سنة ١٩١٩ البكباشى محمد كامل محمد مأمور بندر اسيوط الذى اتهم بالترحيض على مهاجمة الانجليز وتسليحه الثوار ببنادق البوليس والخفر يوم ٢٣ مارس وقد حكمت عليهم المحكمة العسكرية بالاعدام ونفذ الحكم فيه رميا بالرصاص فى ١٠ يونيه سنة ١٩١٩ كذلك حوكم اليوزباشى ابو المجد محمد نائب مأمور مركز ديروط بالحبس سنتين لاتهامه بالشتراك فى مقتل ثمانية ضباط انجليز يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ .

---

(٣٢) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٦٨ .

(٣٣) منهم محمد عاطف بركات مدير مدرسة القضاء الشرعى — محمد زكى الابراعى وكيل نيابة الاستئناف — سلامة ميخائيل قاض — على ماهر مدير ادارة المجالس الحسبية حسن نشأت مدرس بمدرسة الحقوق — صادق حنين مدير الادارة بوزارة الزراعة — محمد لبيب عطية سكرتير عام النيابة العمومية — محمود حسن مفتش ادارة الامن العام بوزارة الداخلية — ابراهيم دسوقى اباظة مأمور ضبط مديرية الجيزة — نجيب اسكندر طبيب انظر : نفس المصدر ، ص ٣٦٩ .

(٣٤) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة سنة ١٩١٩ ج ٢ ص ٧٢ ، ٧٧ ، ٨٣

اما ضباط البوليس الذين شاركوا فى احداث الثورة فى ذلك الوقت فمنهم البكباشى عبد السلام فهمى . وقد اتهم بالهجوم على احدى البواخر النيلية التى كانت تقل النجدات البريطانية الى اسيوط وكذلك الملازم أول محمد حسين الحمد السبع وحكم على الأخير بالسجن أربع سنوات ، وكان بعض ضباط البوليس يقومون — بتوزيع منشورات على الاهالى تحرضهم على الثورة ضد الانجليز كما حدث فى اسيوط حيث وزع عبد العزيز النحـــاس معاون بوليس اسيوط منشورات تحمل هذا المعنى . ومن ضباط البوليس ايضا الذين شاركوا فى الثورة ابراهيم شاكر ملاحظ بوليس نقطة مطاى الذى حكم عليه بالاشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة لتحريضه الاهالى على الاعتداء على الجنود الانجليز وتدمير السكك الحديدية فى منشأة مطاى .

وقد شارك ضباط البوليس فى مواقفهم الوطنية معاونوا الادارة امثال سيد ابراهيم معاون الادارة فى مطاى الذى حرض الاهالى على الثورة ضـــد الانجليزا ولاعتداء عليهم فى الفترة من ١٥ الى ٢٠ مارس سنة ١٩١٩ وقـــد حكم عليه بالاشغال الشاقة اثنى عشرة سنة . ولم يكن هذا الموقف مقصورا على ضباط البوليس وحدهم بل شاركهم حجاج حيث حكم على الاول بالسجن خمس سنوات والثانى بالسجن سنتين — لتحريضهما أهالى اسيوط على الثورة ضد الانجليز(٣٥) .

على ان هذه المواقف الوطنية لم تكن مقصورة على بعض رجال الادارة بالبوليس وحدهم؛ فقد شاركهم فيها بعض رجال القضـــاء والعلماء دون وغيرهم ومن القضاء الذين شاركوا فى هذه المواقف على سبيل المثال لا الحصر على ماهر نائب رئيس محكمة اسيوط الاهلية ومحمد عاطف بركات مدير مدرســـة القضاء الشرعى وكان على حـــد قول اللبنى من بين الزعمـــاء الرئيسيين لحركة اضراب موظفى الحكومة . وفى نوفمبر سنة ١٩١٩ قامت سلطات الاحتلال باعتقال الاول بينا حددت اقامة الثانى فى بلدته بالريف

---

٣٥ عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق ج ٢ ص ٧٥ — ٧٦ ، ٨٢ — ٨٣ .

بحجة عودتهما الى اثارة الشغب ومن بين العلماء الذين اتصفوا بالمواقف الوطنية الشيخ محمود ابو العيون والشيخ مصطفى القاباتى وهما من علماء الأزهر الذين اثاروا حماس الطلبة ضد الانجليز وفى ابريل سنة ١٩١٩ حددت سلطات الاحتلال اقامتهما فى يوليو سنة ١٩١٩(٣٦) .

هذا وقد استمر تعاطف الموظفين تجاه الحركة الوطنية طوال احداث ثورة ١٩١٩ واظهروا هذا الشعور من حين الى آخر . ويتضح ذلك من اشتراك كثير من الموظفين فى اضطرابات الاسكندرية التى وقعت فى يوليو ١٥ ، ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٩(٣٧) . كما تمثل ايضا فى مشاركتهم عواطف الأمة اثناء الدعوة الى مقاطعة لجنة ملنر عندما اعلن الموظفون احتجاجهم على قدوم اللجنة(٣٨) .

ومما يلفت النظر ان بعض الموظفين الأوربيين من غير الانجليز كانوا متعاطفين مع الحركة الوطنية اذ راوا فيها تأييدا وضمانا مصالحهم ضد استعلاء العناصر الانجليزية من ناحية وعطفا لعى الامانى القومية للمصريين من ناحية اخرى .

---

(٣٦) من اللبنى الى كيرزون فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٩ مذكورا فى : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٩٦ .

(٣٧) من اللبنى الى كيرزون فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، نفس المصدر ، ص ٣٩٢ .

(٣٨) نفس المصدر ، ص ٤٣٦ .

مصـــــــادر البحـــــث

* * *

obeikandl.com

obeikandl.com

مصـــــــادر البحـــــث

اولا : الوثائـــــق

١ ــ وثائق عربيـــة غـــير منشـــــورة

ــ **بدار الوثائق القومية بالقلعة وتشمل :**

١ ــ تقاسيط الرورتامجة ــ زعامات أطيان ذوات كرام ، سجل رقم ٣٦ (يشمل الفترة من اكتوبر ١٨٤٨ الى يونية ١٨٧٠) .

٢ ــ ديوان خديو عربى ــ سجل رقم ١٨ ورقم ٢٩ .

٣ ــ سجل العرضحالات بالديوان الخديو لسنة ١٩٠٨ (يشمل الفترة من ٢ يناير ١٩٠٨ الى ١٧ نوفمبر ١٩٠٩ .

٤ ــ سجلات الاوامر العمومية ــ سجل رقم ١٩٤٣ .

٥ ــ محافظ مجلس النظار أرقام ٤ ، ٩ ، ١٣ ، ٢٣ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٤٧ .

٦ ــ محافظ نظارة الاشغال العمومية أرقام ١٤ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٣ .

٧ ــ محافظ نظارة الداخلية أرقام ١٧ ، ١٨ ، ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٠ .

٨ ــ وثائق المعية السنية ج ٣ .

ــ **بدار المحفوظات العمومية بالقلعة وتشمل :**

ملفات خدمات الموظفين بالجهاز الحكومى (اشرنا الى أرقامها فى فصود البحث .

obeikandi.com

ـ بمكتبة وزارة التربية والتعليم وتشمل :

محاضر جلسات اللجنة العلمية الادارية (سنة ١٩٠١ ، ١٩٠٧) .

ب ـ وثائق اجنبية غير منشـــــورة :

Bublic Record Office . Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt and the Sudan. 1909 - 1913.

صورة على ميكروفيلم من دار المحفوظات العامة بلندن مودعة بمكتبة كلية الآداب جامعة عين شمس تحت أرقام No. 407 : / 174 - 181.

ج ـ وثائق عربية منشـــــورة :

١ ـ أحمد محمد حسن وايزيدور فلدمان ، مجموعة القوانين واللوائح المعمول بهـــا فى مصر ، جزءان ، القاهرة ، ١٩٢٦

٢ ـ البرت شقير ، الدستور المصرى والحكم النيابى فى مصر ، المقتطف بمصر ١٩٢٤ .

٣ ـ رئاسة مجلس النظار .

٣ ـ رئاسة مجلس الوزراء ـ السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ القاهرة ، ١٩٥٣ .

٤ ـ فؤاد كرم ، النظارات والوزارات المصرية ، الجـــزء الأول ، اشراف مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصرة ، ١٩٦٩ .

٥ ـ فيليب جلاد ، قاموس الادارة والقضاء ، خمسة مجلدات ، الاسكندرية ١٨٩٥ ـ ١٩٠١ .

٦ ـ قانون البوليس سنة ١٩٠٦ .

٧ ـ مجموعة الاوامر العالية ١٨٨٣ ـ ١٩٢٢ .

obeikandl.com

٨ ــ مجموعة القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظار والظارات ١٨٨٣ ــ ٢٩٢٢ .

٩ ــ مجموعة مستخرجة من تقارير المديريات والمحافظات عن أعمال سنة ١٨٨٩ ، المطبعة الاميرية ، ١٨٩٠ .

١٠ ــ مجلس النواب ، مجموعة مضابط دور الانعقاد الاول ١٥ مارس ــ ١٠ يوليو ١٩٢٤ و (مضبطة الجلسة الرابعة والاربعين) .

١١ ــ محاضر جلسات مجلس شورى القوانين ١٨٨٣ ــ ١٩١٣ .

١٢ ــ محاضر جلسات الجمعية العمومية سنة ١٨٨٥ ــ ١٩١٢ .

١٣ ــ محاضر جلسات الجمعية التشريعية سنة ١٩١٤ .

١٤ محمد أنيس ، دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ الجزء الاول (المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ، القاهرة ، د ، ت .

١٥ ــ مؤسسة الاهرام ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، مركز الوثائق والبحوث التاريخية ١٩٦٩ .

د ــ وثائق اجنبية منشورة

١ ــ وثائق وزارة الخارجية البريطانية المنشورة Foreign Offico
بعنوان : Blue Books 1882 - 1921
بدار الكتب تحت أرقام per 278, 279, 280, 281.

٢ ــ وثائق وزارة الخارجية الفرنسية المنشور بعنوان : Livre Jaune
بدار الكتب Documents Diplomatiques Affaires D, egypte
1884 - 1893.

ثانيـــا المذكرات

(أ) مذكرات غير منشـــــورة :

١ ــ مذكرات سعد زغلول بدار الوثائق القومية وتقع فى ٥٣ كراسا . (اشرنا الى أرقام الكراسات التى رجعنا اليها فى فصول البحث) .

٢ ــ مذكرات محمد فريد بدار الوثائق القومية وتشمل :

القسم الأول (تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١ مسيحية) وتقع فى خمس كراسات .

القسم الثانى (مذكرات بعد الهجرة) ١١ كراس .

وقد نشرت بعض أجزاء من هذه المذكرات فى مجلة الكاتب سنة ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ كما يشر الدكتور رءوف عباس جزء منها ولكننا رجعنا الى الاصل المودع بدار الوثائق .

(ب) مذكرات منشـــــورة :

١ ــ أحمد شفيق . مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الأول والثانى ، القاهرة ١٩٣٤ ــ ١٩٣٦ .

٢ ــ احمد عرابى كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية ، جزءان ، كتاب الهلال ، القـــاهرة فبراير ــ مارس ١٩٥٣ .

٣ ــ اسماعيل صدقى ، مذكراتى ، القاهرة دار الهلال ، ١٩٥٠ .

٤ ــ عباس حلمى الثانى ، الخديو ، مذكرات منشورة بجـــريدة المصرى فى الفترة من مارس الى يوليو ١٩٥١ .

٥ ــ قليني فهمى ، مذكرات عن بعض حوادث الماضى ، الجزء الاول ، القاهرة ١٩٣١ .

٦ ــ محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ، جزان ، القاهرة ١٩٥١ ــ ١٩٥٣ .

٧ ــ مذكرات احمد لطفى السيد ، المصور ، سبتمبر ــ نوفمبر ١٩٥٠

ثالثـــا ــ المؤلفـــات والدراسات :

ا ــ العربيـــة

١ ــ احمد أمين ، زعماء الاصلال فى العصر الحديث ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

٢ ــ احمد زكريا ، حرب الأمة ودوره السياسى ، رسالة ماجستير (غير منشورة) نوقشت بكلية الآداب جامعة عين شمس سنة ١٩٧٧ تحت اشراف الأستاذ الدكتور احمد عزت عبد الكريم .

٣ ــ احمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، الحولية الاولى ١٩٢٤ ، القاهرة ، ١٩٢٨ .

٤ ــ احمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسالة المصرية ، من ١٨٧٦ الى ١٨٨٣ ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

٥ ــ احمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى المعاهدة ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٦ ــ احمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، القاهرة ١٩٣٨ .

٧ ــ احمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصور عباس وسعيد واسماعيل ، اربعة اجزاء ، القاهرة ١٩٤٥ .

٨ ــ احمد فتحى زغلول ، المحاماه ، القاهرة ١٩٠٠ .

٩ ــ احمد فهمة ، عبد الفتاح السيد ، نظام القضاء والادارة ، القاهرة ، ١٩٢٣ .

١٠ــ احمد لطفى السيد ، صفحات مطويه من تاريخ الحركة الاستقلالية فى مصر من مارس ١٩٠٧ الى مارس ١٩٠٩ ، القاهرة ، ١٩٤٦ .

١١ــ اسماعيل زكى ، ضمانات الموظفين فى التعيين والترقية والتأديب ، رسالة دكتوراه نوقشت فى كلية الحقوق جامعة القاهرة ، سنة ١٩٣٦ .

١٢ــ اسماعيل القبانى ، دراسات فى تنظيم التعليم فى مصر ، القاهرة ١٩٥٨ .

١٣ــ الياس زاخوره ، مرآة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر ، القاهرة ١٩٢٦ .

١٤ــ امين سامى ، التعليم فى مصر ، القاهرة ١٩١٧ .

١٥ــ امين سامى ، تقويم النيل ، الجزء الثانى ، عصر محمد على ، القاهرة ، ١٩٢٨ .

١٦ــ امين سامى ، تقويم النيل وعصر اسماعيل ، الجزء الثالث ، المجلد الثانى ، القاهرة ، ١٩٣٦ .

١٧ــ جرجس حنين ، الاطيان والضرائب فى القطر المصرى ، القاهرة ، ١٩٠٤ .

١٨ــ جرجس سلامة ، اثر التطور السياسى على التعليم القومى فى القرن العشرين ، رسالة دكتوراه تحت اشراف الاستاذ الدكتور محمد فؤاد شكرى ، نوقشت بكلية الآداب جامعة القاهرة ، سنة ١٩٦٤ .

١٩ــ جلال يحيى ، عبد العزيز الشناوى ، وثائق ونصوص فى التاريخ الحديث والمعاصر ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٢٠ــ جورج جندى ، جاك تاجر ، اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ، القاهرة ١٩٤٧ .

obeikandl.com

٢١ــ جورج كيرك ، موجز تاريخ الشرق الأوسط ، ترجمة عمر الاسكندرى ، القاهرة د. ت .

٢٢ــ حسين افندى الروزنامجى ، ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية تحقيق الاستاذ محمد شفيق غربال بحولية كلية الاداب جامعة فؤاد ، المجلد الرابع ج ١ ، سنة ١٩٣٦ .

٢٣ــ حسين فوزى النجار ، احمد لطفى السيد ، القاهرة ١٩٦٥ .

٢٤ــ رئوف عباس ، النظام الاجتماعى فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ ــ ١٩١٤ ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

٢٥ــ رسائل مصرى لسياسى انكليزى كبير سنة ١٩٠٥ ، القاهرة ، ١٩٠٨ .

٢٦ــ روذشتين ، تيودور ، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده ، ترجمة على احمد شكرى ، القاهرة ١٩٢٧ .

٢٧ــ ريفلين ، هيلين آن ، الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٢٨ــ سليم خليل نقاش ، مصر المصريين ، ج ٤ ، القاهرة ، ١٨٨٤ .

٢٩ــ سليمان محمد الطماوى ، تنظيم الادارة العامة ، القاهرة ، القاهرة ، ١٩٥٥ .

٣٠ــ سليمان محمد الطماوى ، مبادىء القانون الدستورى والمصرى والاتحادى القاهرة ، ١٩٦٠ .

٣١ــ السيد رجب حراز ، المدخل الى طريق مصر الحديث ، ١٥١٧ ــ ١٨٨٢ ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٣٢ ــ طعيمة الجرف ، القانون الادارى دراسة مقارنة فى تنظيم ونشاط الادارة العامة القاهرة ، ١٩٦٣ .

٣٣ــ طه حسين ، مستقبل الثقافة فى مصر ، ج ١ ، القاهرة ، ١٩٣١ .

٣٤ــ عاصم الدسوقى ، كبار الملاك الزراعيين ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٢ ــ ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

٣٥ــ عباس العقاد ، سعد زغلول سيرة وتحية ، القاهرة ، ١٩٣٦ .

٣٦ــ عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول دوره فى السياسة المصرية حتى عام ١٩١٤ القاهرة ، ١٩٧٠ .

٣٧ــ عبد السميع سالم الهراوى ، لغة الادارة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر القاهرة ، ١٩٦٢ .

٣٨ــ عبد الرحمن الرافعى الرافعى ، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ج ١ القاهرة ، ١٩٥٥ .

٣٩ــ عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ، القاهرة ، ١٩٤٩ .

٤٠ــ عبد الرحمن الراقصى ، عصر اسماعيل ، جزءان ، القاهرة ١٩٤٨ .

٤١ــ عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، القاهرة ، ١٩٥٥ .

٤٢ــ عبد الرحمن الرافعى ، محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٤٣ــ عبد الرحمن الرافعى ، مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

٤٤ــ عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الاثار فى التراجم والاخبار ، ج ٤ ، ١٢٩٧ هـ .

٤٥ــ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، مطبعة جامعة عين شمس ٩١٧٤ .

٤٦ــ عبد العظيم محمد رمضان ، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ــ ١٩٣٦ القاهرة ، د. ت .

٤٧ــ عبد الكريم درويش ، البيروقراطية والاشتراكية دراسة فى الادارة والتغيير الاجتماعى ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

٤٨ــ عثمان خليل عثمان ، اللامركزية ونظام مجالس المديريات دراسة مقارنة (رسالة دكتوراه نوقشت بكلية الحقوق جامعة القاهرة) سنة ١٩٣٦) مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٤٨ .

٤٩ــ على حلمى ، الدليل لعمد ومشايخ البلاد ، القاهرة .

٥٠ــ عمر لطفى ، الامتيازات الاجنبية ، ١٣٢٢ هـ .

٥١ــ ليلى عبد اللطيف احمد ، الادارة فى مصر فى العصر العثمانى ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) تحت اشراف الاستاذ الدكتور احمد عزت عبد الكريم ، نوقشت بكلية الاداب جامعة عين شمس سنة ١٩٧٥ .

٥٢ــ محمد حامد الجمل ، الموظف العام فقها وقضاء ، الجزء الاول القاهرة ــ ١٩٥٨ .

٥٣ــ محمد حسين هيكل ، تراجم مصرية وغربية ، القاهرة د . ت .

٥٤ــ محمد خليل صبحى ، تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، ج ٤ ، ٥ ، ٦ القاهرة ، ١٩٤٧ .

٥٥ــ محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ثلاثة اجزاء ، القاهرة ١٩٤٥ .

٥٦ــ محمد شفيق غربال ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، ج ١ ، القاهرة ١٩٥٢ .

٥٧ــ محمد عبد الرحيم عنبر ، اصلاح اداة الحكم ، القاهرة ، ١٩٤٥ .

٥٨ــ محمد عبد الفتاح عبد المجيد ابو الاسعاد ، تاريخ التعليم فى مصر من ١٨٨٢ الى ١٩٢٢ ، رسالة ماجستير (غير منشورة نوقشت بكلية الاداب جامعة عين شمس سنة ١٩٧٦ تحت اشراف الاستاذ الدكتور احمد عزت عبد الكريم .

٥٩ــ محمد على رسلان ، الموجز فى شرح قوانين موظفى الحكومة ، القاهرة ، ١٩٥٦ .

٦٠ــ محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، القاهرة ، ١٩٤٨

٦١ــ محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ ــ ١٨٩٩ ، القاهرة ١٩٦٣ .

٦٢ــ محمد محمد حسين ، الاتجاهات الوطنية فى الادب المعاصر ، ج ١ القاهرة ١٩٦٢ .

٦٣ــ محمد محمد زيتون ، الادارة المحلية فى مصر من خمسة الالاف سنة الى اليوم ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٦٤ــ محمود السباعى ، ادارة الشرطة فى الدولة الحديثة ، جزءان ، القاهرة ١٩٦٣

٦٥ــ محمود حلمى مصطفى ، دراسات فى تاريخ مصر السياسى ، سياسة انجلترا ــ الداخلية من ١٨٨٢ الى ١٩٥٢ ، اسيوط ، د . ت

٦٦ــ محمود زكى ، مذكرات فى شرح الدعويين العمومية والمدنية ، القاهرة ، ١٩٢٦

٦٧ــ مصطفى الصادق ، مبادىء القانون الادارى المصرى والمقارن ، القاهرة ، ١٩٢٣ .

٦٨ــ مورو بيرجر ، البيروقراطية والمجتمع فى مصر الحديثة ، ترجمة محمد توفيق رمزى القاهرة ١٩٥٩ .

obeikandl.com

٦٩ــ نبيل عبد الحميد ، الاجانب واثرهم فى المجتمع المصرى من ١٨٨٢ الى ١٩٢٢ ــ (رسالة ماجستير غير منشورة) تحت اشراف الاستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم نوقشت بكلية الآداب جامعة عين شمس سنة ١٩٧٦ .

٧٠ــ هاملتون جب وهارولد بوون . المجتمع الاسلامى والغرب ، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى ، ج ٢ القاهرة ، ١٩٧٠ .

٧١ــ وحيد رافت ، القانون الادارى ج ٢ ، القاهرة .

٧٢ــ وزارة المعارف العمومية ، احصاء المدارس سنة ١٩٢١ .

٧٣ــ يعقوب أرتين ، القول التام فى التعليم العام ، ترجمة على بهجت مطبعة بولاق ، ١٨٩٤ .

٧٤ــ يوسف محمد صادق ، البيروقراطية فى الاجهزة الادارية فى ج ع م ، القاهرة ١٩٦٧ .

٧٥ــ يونان لبيب ، تاريخ الوزارات المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

obeikandl.com

(ب) الأجنبيـــــة :

1. Alexander, The Truth about Egypt, London, 1911..
2. Bear, Gabriel, Social Change in Egypht 1800—1914 (Holt, ed., Political and Social change in Modern Egypt) London, 1968.
3. Blunt, Wilfrid Scawen, My Diaries Vol. I, London 1919.
4. Blunt, Wilfrid Scawen. Secret History of the Enghlish Occupation of Egypt. New York, 1922.
5. Chirol, Valentine. The Egyptian Problem, London 1920.
6. Coles, Reflections and Collections London, 1910.
7. Colvin, Auckland. The Making of Modern Egypt, New York, 1906.
8. Cromer, Abbas II. London, 1915.
9.. Cromer, Modern Egypt 2 Vols., London, 1908.
10. Elgood, The Transit of Egypt, London, 1920.
11. El Kabbania, Ismail. A Hundred Years of Education in Egypt. Cairo, 1940.
12. Landau, Jacop, Parliaments and Parties in Egypt. Tel. Aviv, 1958.
13. Lyall, Alfred. The Life of The Marquis of Dufferin and Ava, London, 1909.
14. Lloyd, Egypt Since Cromer 2. Vols. London, 1933.
15. Low, Sidney. Egypt in Transistion, London, 1914.
16. Lutfi Al-Sayyid, Afaf. Egypt and Cromer; a study in Anglo - Egyptian relations, London, 1960.
17. Malet, Edward. Egypt 1879—1883 London, 1909.

obeikandl.com

18. Malortie Egypt; Native rulers and Foreign interference. 2nd ed, London, 1883.

19. Mansfield, Peter, The British in Egypt. London, 1971.

20. Marlowe, Pohn. Anglo Egyptian Relations 1800—1956, 2nd ed, London, 1965.

21. Milner, England in Egypt, London, 1920.

22. Newman, Polson. Great Britain in Egypt, London 1928.

23. Rothstein, Theodore. Egypt's ruin; a Financial and administrative record, London, 1910.

24. Russell, Thomas, Egyptian Service 1902—1946. London, 1949.

25. Sladen, Douglas. Egypt and the English. London 1908.

26. Tignor, Robert. Modernization and British Colonial Rule in Egypt 1882—1914. U.S.A. 1966.

27. Walter, Sharp. Bureaucracy and Politics; Egyptian Model, Indiana University Press, 1959.

28. White, Arther Sliva. The Expansion of Egypt. London, 1899.

29. Willcocks, William. Egyptian Irrigation. London, 1899.

30. Willcocks, William. Sixty years in East. London, 1935.

31. Zetland, Lord Gromer, London, 1932.

Open Kandil.com